الإصلاحات الاقتصادية بايالة تونس في عهد حمودة باشا (1782-1814م)

أ/ رزيقة محمدي

جامعة الجزائر -2-

The economic reforms of Tunisia regency during Hamouda Bacha gouvernemen (1782-1814)

Razika Mohammedi

University of Algeria 2

mohammedirazika@yahoo.fr

Abstract:

This study aims to clarify the different reforms, that have been done by Hamouda Bacha to the state of Tunisia to focus on the economic things.

The beginning was on agriculture where he encouraged and protects the Farmers rights, and stopped messy situation on the taxes in agriculture.

Concerning Industry points he gave a great care to the locale and Traditional production (such as silk – perfumes.

Hamouda Bacha has given many reforms to the commercial field.

He was one of the earliest Bey. Who gave a big important care tothe ports of Tunisia.

So he built new ports and renovated the old onces he took part also to activate the perating and encouraged the Tunisians people to practise the trade business and take care of the markets.

All these efforts from Hamouda Bacha were to proved that Tunisia state is able to challenge the other states in the mediteraniens sea.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مختلف الإصلاحات التي قام بها الباي حمودة باشا بايالة تونس مع التركيز على إصلاحاته في المجال الاقتصادي.والبداية كانت من المجال الفلاحي فقد عمل على تشجيعه له وحماية الفلاحين من ظلم الملتزمين، ومحاولة الحد من الفوضى السائدة في مجال الضرائب المفروضة على الزراعة. أما في المجال الصناعي فقد أولى الباي عناية كبيرة بالصناعة المحلية وشجعها، كصناعة (الحرير، النسيج، العطور...).

تعدت إصلاحات حمودة باشا إلى المجال التجاري، فقد كان من البايات الأوائل الذي اعنوا أهمية كبيرة بموانئ ايالة تونس بحيث بنى موانئ جديدة وأصلح القديمة منها، دون أن نغفل الدور الكبير الذي لعبه في تنشيط القرصنة، وتشجيع الأهالي على ضرورة ممارسة التجارة والاهتمام بالأسواق. كل هذه المجهودات التي بذلها الباي كان هدفها إبراز ايالة تونس كدولة متوسطية قوية يمكنها ان ترقى إلى مصاف الدول الأخرى المنافسة لها.

المقدمة

بعد أن تمت البيعة الرسمية لحمودة باشا مباشرة بعد وفاة والده علي باي سنة 1782م، وعُين كحاكم رسمي للإيالة. وما لبث أن جلس على كرسي العرش حتى شرع في مزاولة أمور البلاد والنظر في مصالحها، وتيقن بأن البلاد لن تستعيد نهضتها الاقتصادية ومكانتها بين الأمم إلاّ بالتفكير في الإصلاحات[1] التي يجب أن تُنفذ، أولها على الصعيد الاقتصادي التي يمكن من خلالها تحقيق النجاح في المجالات الأخرى (السياسية، العسكرية، الادارية والاجتماعية).

(1) يجب الإشارة هنا أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن تاريخ الإصلاحات تعود إلى فترة الباي احمد باشا (1837- 1855م)، لكن الدراسات الأخيرة تثبت أن أولى الإصلاحات بايالة تونس يعود تاريخها إلى الباي حمودة باشا (1782- 1814م). انظر: رشاد الامام، سياسة حمودة باشا في تونس(1782-1814م)، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1979م، ص 259.

والجدير بالذكر ان اصلاحات الباي حمودة كانت سابقة في عهدها لإصلاحات احمد باشا(1837–1855م) ثم في عهد محمد الصادق باي (1859–1882م) على يد وزيره خير الدين.

يعتبر الباي حمودة باشا من البايات الحسينيين الأوائل الذين حاولوا النهوض بايالة تونس، وكان ذلك من خلال إصلاحاته التي مست مختلف المجالات، بما فيها المجال الاقتصادي. الذي كان له دور كبير في السياسة الداخلية للبلاد حيث ظهر استقرار وتحسن ملحوظ لم تشهده الايالة من قبل.

حيث أن قوة بلد ما تتأتى من قوة اقتصادها. لذلك يمكننا طرح التساؤل التالي: كيف كان اقتصاد ايالة تونس زمن حمودة باشا؟ ما هي الجهود التي بذلها للنهوض بهذا القطاع ؟ هل واجهته في ذلك صعوبات؟ ما هي ؟ وكيف تعامل معها؟

1/ ظروف تولي حمودة باشا الحكم والصعوبات التي واجهها للشروع في إصلاحاته:

لم يكن من السهل أن يُعزز حمودة باشا إمكانات البلاد الاقتصادية نظرا للظروف الصعبة التي كانت تعاني منها الدولة.

أولها: العجز الذي كانت تعانيه خزينة الدولة أثناء تولي حمودة باشا الحكم [1]حيث وجدها في وضعية حرجة، عبّر عنها حمودة باشا في رسالة وجهها بخط يده إلى زوج شقيقته إسماعيل كاهية، يُعلمه فيها بأنه وجه إليه المال الذي طلبه منه،وأنه تعذر عليه ذلك سابقا لعدم توفر المال وطلب منه في آخر الرسالة إحراقها لأنه تخوف من أن يطلع عليها الآخرون وبالتالي ينكشف الوضع المالي الذي كان سائدا في البلاد تخوفا من أي اضطرابات.

ثانيها: الكوارث الطبيعية والمجاعات والأوبئة التي عرفتها ايالة تونس خلال فترة حكم حمودة باشا والتي امتدت على طول الفترة ما بين (1784–1800م) حيث أثرت كثيرا على البلاد والعباد.

بالإضافة إلى القحط التي أصاب البلاد سنتي 1803–1804م، وهذا ما أدى إلى حدوث المجاعة الكبرى ويذكر صاحب الإتحاف أنه في تلك السنة: «**احتبس الغيث، ووقع قحط شديد، وتعسر الإتيان بالميرة لوقوع الحروب يومئذ**[2]» ،« **فتدخل الباي بإرسال الشيخ الرياحي إلى السلطان المولى سليمان بن محمد،فحضر إلى فاس ومعه هدية وكتاب يتضمن طلب الإمداد بالحبوب بسبب الجفاف الذي حدث في تونس في تلك السنة...و أعجب السلطان بدهاء الشيخ إبراهيم الرياحي فقبل وأمده بالميرة و بهدية جليلة**» [3].

وما تشهد له البلاد في هذه الأزمة أن الباي حاول أن يجعل الأهالي لا يشتكون من خصاصة الميرة، فبالإضافة إلى جلبه إياها من المغرب، فقد أرسل أيضا إلى مناطق أخرى من البحر الأسود، ومنع صُنع الكماليات مثل: البقسماط(BISCUITS) وما شابهها[4]. ثم يقوم ببيعها بأقل أثمانها، وغالبا ما يمنحها بدون مقابل للعاجزين الذين لا يستطيعون تسديد ثمن تلك الحبوب[5].

كان لتلك المجاعة آثار سيئة على الأهالي، إذ ساءت حالة التغذية لدى السكان، كما منعتهم من تجديد ذخائرهم السنوية، والأسوأ من ذلك موت الآلاف منهم بسبب الجوع[6]. كما أدت المسغبة إلى تراجع كبير في مجالي الزراعة والتجارة خاصة منها الخارجية، حيث استغلت الكثير من الدول الأزمة التي مرت بها تونس لفرض شروط صارمة مقابل تزويدها بالحبوب[7].

(1) رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا الحسيني في المجال التجاري، المجلة التاريخية المغربية، عدد2، جويلية 1974م، تونس، ص 83.
(2) احمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، مراجعة و تعاريف أحمد الطويلي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ج3، ص 54.
(3) أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق احمد الناصر،، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001م، ج 7، ص 151، 152.
(4) الإمام، سياسة حمودة باشا...، مرجع سابق، ص 259.
(5) نفسه، ص 113.
(6) لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر(1790-1830م)، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار سراس للنشر، تونس، 1946 م، ص 34.
(7)- M. Thomas Maggill , Nouveau voyage à Tunis, traduit de l'anglais avec des notes par M.Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815 , p p 182- 185.

وما تجدر الإشارة إليه أنه رغم هذه الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلاّ أن الباي حمودة استطاع أن يتجاوز الصعاب ويتمكن من مواصلة مشروعه الإصلاحي، الذي بواسطته تسترجع البلاد رمقها وتحيي ما اندثر من قوتها، فحاول بكل الوسائل والطرق لإعادة الحياة الاقتصادية.

2/ اصلاحاته:

أ/ في المجال الزراعي:

بالرغم من الكوارث الطبيعية التي عاشتها البلاد والتي سبق وأن ذكرناها، إلاّ أن هذا لم يمنع حمودة باشا من الاهتمام بالمجال الزراعي وتحدّي كل الصعاب.

أ-1- تشجيعه للنشاط الفلاحي:

أغلبية من كان يمارس هذا النشاط في إيالة تونس هم المهاجرون الأندلسيون الذين جلبوا معهم الكثير من أنواع المحاصيل التي لم تعرف في شمال إفريقيا، كما جلبوا معهم تقنيات جديدة في الري لم يعرفها المزارعون التونسيون من قبل.إلاّ أن هذا لم يمنع من أن الأهالي التونسيون كانوا هم الآخرين يمارسون النشاط الفلاحي. ولتشجيعه الأهالي في ممارسة الفلاحة أراد أن يكون الباي حمودة بنفسه قدوة لرعيته، إذ كان ينزل بنفسه إلى الحقول ويباشر العمل فيها. وفي هذا التحدي قال "**ابن أبي الضياف**" عن حمودة باشا أنه: « **كان يباشر الفلاحة بهنشير المرناقية، ويركب غالبا في كل أسبوع ليقتدي به غيره في مباشرة أموره**»[(1)].

وتشجيعا منه للفلاحين فقد كان يحاول مدّ يد المساعدة للضعفاء منهم، والتساهل معهم حيث كان يقوم بالبيع بنفسه لهؤلاء الحبوب والأنعام لآجال واسعة، زيادة على هذا فقد كان يقرضهم عند الحاجة، ويخفف عليهم الجباية وربما يُسقطها في سنين الجفاف[(2)]، وهذا ما شجع الفلاحون في الاندفاع لإحياء الموات من الأراضي.

كما أنه أصدر قرارا يحمي بموجبه الفلاحين، حيث منع التجار الأجانب من شراء الحبوب من المزارعين قبل استواء المحاصيل، وذلك تأمينا له من الخسائر الذي كان يتعرض لها نتيجة ذلك.فيكون الباي بذلك قد أمن للفلاح بأن تكون له سنة زراعية يسيرة[(3)].

لم تتوقف جهود الباي حمودة عند اهتمامه بالفلاحين فقط، بل أراد أن يوفر لهم الوسائل والتقنيات الحديثة للزيادة من مردود الإنتاج، خاصة المحاصيل التي كثر الطلب الخارجي عليها كالحبوب والزيتون، ويذكر لنا التاجر الانجليزي "**مجيل** "(**MAGGIL**) أن الباي كان يستعين بفرنسيين مختصين في المجال الزراعي. كانوا يقومون بتجارب مختلفة للنهوض بهذا القطاع[(4)]، وكنتيجة لهذه الجهود يجد **الأب** "**رينال**"(**RAYNAL**) أثناء زيارته لتونس أن البلاد استعادت ثوبها الأخضر في عهد هذا الباي بعد فترة من الإهمال[(5)]. فعمت الزراعة واتسع نطاق الفلاحة وازدهرت الأرض وازينت وأنبتت من كل زرع[(6)].

كما تذكر بعض التقارير بأن إنتاج تونس أضحى يزداد سنة بعد سنة، ففي السداسي الأول لسنة 1788م شُحنت إلى مختلف الدول الأوربية كميات معتبرة من القمح، الشعير، وزيت الزيتون. نبينها في الجدول التالي[(7)]:

(1) مصدر سابق، ص 102.
(2) نفسه، ص 113.
(3) الإمام، سياسة حمودة باشا...، مرجع سابق، ص 163، 164.
(4) محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب في سبعة قرون بين الإزهار والذبول، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، ص 296.
(5)- J.J Marcel, Discription de cette régence par le Dr Louis Frank ,ED Bouslama, Tunis , sans date, p 169.
(6) - محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب في سبعة قرون بين الازدهار والذبول، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس بدون تاريخ النشر، ص 296.
(7)- Daniel Panzac, Les corsaires barbaresques,la fin d'une épopée(1800-1820),Ed Méditeranée, France, 1999 , p121.

المنتوج	مارسيليا	ليفورنا	جنوة	برشلونة	ملاغا	المجموع
الزيت	18.2920	29.190	62.400	–	–	27.4510
القمح	27.4510	27.4510	27.4510	27.4510	27.4510	27.4510
الشعير	30.672	31.680	–	–	–	62.352

ويعتبر هذا إنجاز عظيم من طرف الباي في وقت كانت البلاد تعيش في أزمة الكوارث الطبيعية واكتساح الأوبئة.

أ–2– حماية الفلاحين من ظلم الملتزمين:

لم يكن الباي بغافل عمّا كان يمارسه الملتزمون[1] من ظلم في حق المزارعين، فهم بالإضافة إلى الأراضي التي منحتهم إياها الدولة، فقد كانت أيديهم تميل إلى أراضي المزارعين بحجة أن تلك الأراضي هي ملك للدولة، وأن هذه الأخيرة هي التي سمحت لهم بفعل ذلك. ولمكافحة هذه الظاهرة فقد سار الباي على نفس خطى والده وجدّه، إذ كان يسمح للفلاحين الذي نهبت منهم أراضيهم برفع شكاويهم إلى وكيل الباي، والذي بدوره يرفعها إليه للنظر فيها [2].

أ–3–الحد من الفوضى التي كانت سائدة في مجال الضرائب المفروضة على الزراعة:

عندما تولى حمودة باشا الحكم طلب من رجال دولته أن يضعوا له سياسة جبائية جديدة:« **قد طلبت منكم تدبيرا في شأن الجباية يناسب الوقت والحال، وأنا أنتظره منكم** [3] ».

قبل الشروع في ذكر التغييرات التي أحدثها الباي في مجال الضرائب، نذكر أنه من قبل كان القياد (العمال) يتم تعيينهم من طرف الباي، وكان يتم هذا التعيين دون دفع أي مبلغ مالي، لا للباي ولا لغيره. وكان القايد يستخلص من الأهالي "ضريبة العشر" التي تخرج على المحاصيل الزراعية والتي تعرف بالخلاص' وكذا ضرائب أخرى على المواشي، الجلود، السمن، الزيت...

لكن خلال هذه العملية يتعرض المزارعون للنهب من طرف مستخلصي الضرائب، بطرق مختلفة كالتي تعرف "**بالضيفة**" أو"**بالوهبة**" ويقال:« **خرج القايد يستوهب** » إذ يتحصل على مقدور لا بأس به من الأموال أو المحاصيل أو الماشية، ويقوم بتوزيعها عل المشايخ، والذين بدورهم يوزعونها على الآخرين بحسب تفاوتهم في الثروة، لكن الحكام كما قال عنهم "**ابن أبي الضياف**" كانوا يغضون النظر عن ذلك لا سيما إذا لم ترفع لهم الشكاوى[4].

والجديد في عهد حمودة أنه لم تبقى الأمور كما كانت عليها، بل أراد أن يجري تغييرات في المجال الضريبي حيث طلب من رجاله، بأن يبحثوا له عن حل للخلاص من الفوضى والظلم، الذي كان يعيشه الأهالي من جراء استخلاص الضرائب.

وتمكن رجاله وفي مقدمتهم الشيخ "حمودة ابن عبد العزيز" أن يقترح نظام جبائي جديد والمتمثل في "**المشارطة المالية**":« **فالرأي أن تعتبر دخل عمالك، وتوليهم على مشارطة مالية وورائهم نظرك**».[5]

وقد اقترح الباي حمودة على الشيخ الوزير القيام بتسيير هذه المهمة الجديدة، لكنه رفض قائلاً: «**لا يكون على يدي... وإنما يكون سرا على يد من يثق به سيدنا في ذلك**» وكان وقع اختيار الباي على الوزير يوسف صاحب الطابع، وكتب في هذا الشأن "**صاحب الاتحاف**" قائلا: «**وبعد ذلك أذن له الباي في الركوب إلى حلق الوادي أو غيره من بساتينه ليجتمع بالناس، ويبلغ**

(1) يطبق الملتزمين ما يعرف بنظام الالتزام وهو نظام كان معمولا به منذ عهد البيزنطيين بأقاليم الأناضول و البلقان و شمال إفريقيا، و هو عبارة عن قطعة ارض تمنح للملتزم بالمقابل يقوم هذا الأخير بدفع قسط من المال يساوي حصة سنة من ضريبة الأرض. أنظر: ناهد إبراهيم دسوقي، بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوربي فيها(1789-1807م)، منشاة المعارف، الإسكندرية،2006م، ص 46.

(2) الامام، سياسة حمودة باشا...، مرجع سابق، ص 268.

(3) ابن ابي الضياف،مصدر سابق، ص 23.

(4) نفسه، ص 22.

(5) أصبح لدولة من خلال هذا النظام مدخول جديد، حيث كان كل عامل جديد لا بد عليه أن يدفع مبلغا من المال الذي كان يعطى ليوسف صاحب الطابع سرّا. ويقول ابن أبي الضياف عن هذا النظام:« ...إلاّ أن هذا الاتفاق وإن كان جسرا لظلم الرعية،إلاّ أنه مشروط عادة وعرفا بحدّ معلوم...» .أنظر: نفسه، ص 23، 24.

للباي ما يتلقاه منهم. ونبه الشيخ ابن عبد العزيز إلى رجال يطلبون الولايات و يبذلون الأموال.وآزره في ذلك أياما ودربه على هذه السمسرة» .[1]

يعني هذا أنه أصبح ولا بدّ على العمال من دفع مبلغ مالي ليوسف صاحب الطابع، أطلق عليه تسمية "**الاتفاق**" لأنه كان يتم سرا بين الذي يريد العمل في جباية الضريبة –العمال– وبين الوزير. وفي المقابل يتحصل الوزير على خدمة تسمى "اللفظية" وهو مبلغ من المال في مقابل الوعد بالوظيفة. والجدول التالي يوضح ما على القياد من لزمة حسب الأوطان –بداية جانفي 1814م[2].

القايد	وطن القيادة	قيمة لزمة الوطن
سعد العياري	أولاد عيار	45000 ريال
محمد الأفطس	السواسي	13500 ريال
عمار بن مبارك	العزيب الصغير	13500 ريال
حسن العيساوي	العزيب الكبير	9000 ريال
إسماعيل العبيدي	المثاليث	34000 ريال
سي سعيد	رياح	9000 ريال
محمد بوكاف	تبرسق	13500 ريال
محمد بن عياد	جربة	27000 ريال
محمد الخياشي	سوسة	36000 ريال
محمد الجلولي	المنستير	13500 ريال
بكار الغمار	باجة	13500 ريال
محمود الجلولي	بنزرت	13500 ريال
الحاج عثمان دليمة	–	27000 ريال
محمدعياد	القيروان	4500 ريال

ومن خلال هذا النظام أصبحت المحلة مجرد جهاز لمراقبة خلاص الضرائب لا جهازا لجمعها.

وبهذه التحويرات الجبائية الجديدة أراد الباي أن يجعل للدولة دخلا ثابتا لا يتغير حسب المواسم والفصول، وهي ما يشبه بالميزانية الحديثة [3] عرفت "بالاتفاق"[4].

ومن خلال هذا النظام الجديد أصبح للدولة مداخيل إضافية، ويذكر في هذا السياق الطبيب "**فرانك** "**(FRANK)** أن ما كانت تجنيه الدولة من المشارطة المالية كان يفوق ما تجمعه من الأعشار [5].

ب/ في المجال الصناعي:

ب–1– عنايته بالصناعة المحلية:

لم تكن الصناعة أقل أهمية من النشاط الفلاحي، حيث لقي هذا النشاط هو الآخر عناية من طرف الباي. خاصة وان اوضاع الصناعة المحلية كانت متردية قبل فترة حكم حمودة باشا.

فحسب بعض المؤرخين ومن بينهم **ريمون**"**(RYMAND)** الذي ذكر في كتابه أنه: « **منذ بداية القرن الثامن عشر بدأ الحرفيون يتخلون على منتجاتهم التقليدية أمام تدفق المنتجات الأوربية الصناعية المتفوقة، ولم يعد التجار المحليين سوى**

(1) نفسه، ص 22.
(2) محمد الحبيب عزيزي، مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية،عدد6 2005/2004 م، تونس، ص 475.
(3) نفسه، ص 474.
(4) ابن ابي الضياف، مصدر سابق، ص 24.
(5) Marcel,op.cit, p 66.

باعة للبضائع المستوردة»[1]. وهذا ما يؤكده"**السنوسي**" في قوله:« **فحدث أن تكدست سلع الصناعات المحلية وبالتالي راجت السلع الخارجية»**[2].

وأمام هذا التراجع للسلع المحلية، حاول الباي حمودة أن يعيد الاعتبار للصناعة المحلية، وكانت البداية منه، عندما رفض أن يستمر في ارتداء الطيلسان المستورد، وأمر أن يأتوا له بطيلسان من الإنتاج المحلي، وكان ذلك بمناسبة أداء صلاة عيد الفطر وتلقي وفود التهنئة في القصر. وقد لاحظ رجاله أن الطيلسان الذي اتخذه الباي لم يكن ذاته الذي اعتاد على اقتناءه فقال لهم:« **هو عندي أفخر من الكشمير المجلوب،لأن ثمنه لم يخرج من البلاد»**[3] **«وفي ذلك اليوم ترك جميعهم الطيلسان الكشمير ولبس مثل لبس الأمير»**[4].

وهكذا لم تدم مدة طويلة حتى رأى جميع رجال دولته يلبسون مثله. عند ذلك تيقن الباي أنه هو وشعبه من يُضرون بالصناعة المحلية، ورأى ضرورة إعادة الاعتبار لها والاهتمام أكثر بالحرف والحرفيين.

وتشجيعا للصناعة المحلية أصبح الباي لا يتباهى إلاّ بما تنتجه البلاد، ولبس منسوجاتها المصنوعة في سوسة والحمامات والجريد وجربة، وما يصنع محليا من نسج الحرير والصوف المختلط.

ومن مظاهر تشجيعه للصناعة المحلية أنه حصر الهدايا التي كان يبعث بها إلى الدولة العثمانية ومختلف الدول الأوروبية في المنتجات الصناعية التونسية. ولتقديم منتوج يتباهى به في الخارج فقد كان يحاول الحصول على المواد الأولية الخام ذات النوعية الجيدة. وكان ذلك بعقد معاهدات تجارية مع بعض الدول الأوربية للحصول عليها، منها المعاهدات التي عقدها مع إسبانيا للحصول على الصوف الرفيعة لصناعة الشاشية. هذه الصناعة التي كانت متواجدة في تونس منذ العهد الحفصي، وكان الداي عثمان من الأوائل الذين حاولوا الاستفادة من الجالية الأندلسية وجعلها كركيزة للنهوض باقتصاد البلاد، وقد ساهمت الجالية كثيرا لإبراز هذه الصناعة حتى أصبح لها شأن بين الدول. ويذكر الطبيب "**فرانك (Frank)** أهمية هذه الصناعة في البلاد التونسية في قوله:« **إنّ أهمّ الصّناعات الحرفيّة بتونس هيّ بدون منازع صناعة الشّاشيّة التي كانت تحظى في تونس برواج يفوق رواج الشاشيّة المصنوعة في أوروبا بفضل شكلها وجمال لونها....ولم تكن تنقص التّونسيين بصفة عامة الخبرة في مجال العديد من الصّناعات الحرفيّة.وكان يوجد في المدن العديد من المحلاّت لصنع أنواع الأقمشة والملابس»**[5].

لم تكن صناعة الشّاشية لوحدها رائجة في البلاد بل كانت هناك صناعات أخرى منها:

ب-1-1 صناعة الحرير:

عرفت هذه الصناعة رواجا كبيرا بإيالة تونس، ولهذه الصناعة معلمون عارفون بها،حيث يصنعون مناديل من الحرير تصنع بالفضة تغطي به المرأة التونسية رأسها،كما تصنع أحزمة حريرية والأعجرة التي تتحجب به النسوة[6].

ب-1-2 الصناعة النّسيجية:

حسب "**ابن أبي الضياف**" كان يتواجد بتونس مناطق تهتم بصناعة النّسيج وهي: سوسة، الحمّامات، الجريد وجربة. ويذكر أنه كان يصنع فيها نسج الصوف ونسج الحرير[7]. وقد شاهد "**بواري (Poiret)** سكان مدينة تونس يلبسون ثيابا يقول

(1) أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، ط 1، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع، القاهرة، 1991م، ص173.

(2) أبي عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق و تعليق محمد الشاذلي النيفر،،ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م، ج2، ص 121.

(3) ابن ابي الضياف، مصدر سابق، ص 101.

(4) السنوسي، مصدر سابق، ص 121.

(5) Marcel,op.cit,p 129.

(6) محمد بن عثمان الحشايشي، العادات والتقاليد التونسي الهدية او الفوائد العلمية في العادات التونسية، دراسة وتحقيق الجيلالي بن الحاج يحيى، تقديم محمد اليعلاوي، ط1، دار سراس للنشر، تونس، 1994م، ص 108.

(7) مصدر سابق، ص 101.

أنها تظهر من النوعية الحسنة وتتمتع بالبياض الناصع[1]. والطبيب "**فرانك**"**(Frank)** هو الآخر لم يغفل عن ذكر التحسن الذي شهدته صناعة النّسيج، إذ يذكر أن ورشات النسيج كانت منتشرة في أغلب أحياء تونس ويضيف أن تلك الورشات كانت تنتج منسوجات حريرية وصوفية في درجة من الإتقان[2]. وهذا التقدم الذي أحرزته تونس في مختلف الصناعات هو الذي يُبرر ما ذكرته المؤرخة "**فلنزي"Valensi"** عندما قالت:« **إن الصناعة التونسية جديرة بأن تقارن بالصناعات الكبرى الأوربية»**[3].

ومن بين المناطق التي اشتهرت بالصناعة النسيجية، هي جزيرة جربة التي تخصصت كثيرا في نسج الشالات، التي نالت رواجا في تونس، إذ كانت تتميز بأدق وأتقن شالات شمال إفريقيا. وهذا ما جعل "**الأب رينال**"**Raynal**" يصف الجزيرة أنها أصبحت من بين مدن شمال إفريقيا الميسورة العيش والفضل يعود إلى هذه الصناعات التي عادت بالمنطقة أرباحا كبيرة[4].

ب-1-3 صناعة العطور:

عرفت صناعة العطور هي الأخرى مكانة بين الصناعات التي تواجدت في إيالة تونس، فمن خلال رحلة الأب "**رينال**"**(Raynal)** وجدنا أنه وصف مدينة تونس في نظافتها وجمالها من خلال الأشجار المزهرة المختلفة الأنواع التي كانت تزخر بها تونس. وقد أعجب الرحالة بهذه الأشجار إلى درجة جعلته يصفها أنها من بين أجمل أشجار العالم [5].

واستطاعت تونس أن تستغل ورود وأزهار تلك الأشجار في صناعة عطور لا تقل جودة عن تلك التي تنتج في الخارج، وقد تمكنت تونس من تصدير كميات كبيرة من تلك العطور [6].

والتاجر "**مجيل**"**(MAGILL)** هو الآخر يصف عطور تونس أنها كانت من النوعية الممتازة،خاصة التي تصنع من الورود البيضاء، وهي الفصيلة التي كانت مستغلة من طرف الحرفيين، لأن هذا النوع تصنع منه عطور طيبة. ويذكر أنها من المواد التي تستحق أن تكون لها مكانة بين المنتجات التي تصدرها تونس إلى الخارج، وبأثمان رخيصة تقدر بـ 5 بياستر(PIASTRE)، في المقابل تُباع نفس العطور في دول أخرى بمبلغ 70 إلى80 بياستر [7].

ج- في المجال التجاري: قبل أن يشرع حمودة باشا في إصلاحاته التجارية كان عليه أن يهيئ الأرضية التي ستساعده على تطوير علاقته التجارية تلك، فأول ما قام به:

ج-1- بناء موانئ جديدة وإصلاح القديمة:

في الوقت الذي كان فيه حمودة باي مشغولا بإصلاحاته العسكرية لم يغفل عن أمر الاهتمام بالموانئ التي كان لها دور كبير في المجال العسكري والتجاري، إذ مختلف السفن التجارية والعسكرية هي بحاجة إلى موانئ لترسوا فيها. من بينها مينائي حلق الوادي وغار الملح هذا الأخير الذي يستعمل كثيرا من طرف التونسيين للقيام بنشاط الجهاد البحري.

وهدف حمودة باشا من وراء إصلاحهما هو إعادة النشاط إلى المدينة، التي بقيت لمدة طويلة مفصولة عن البحر بسبخة يمتد طولها أكثر من خمس كيلومترات [8]. وكانت هناك محاولة من طرف الباي حسين بن علي(1705-1740م) لبناء قناة تكون كخط رابط بين العاصمة والميناء، لكن القناة كانت ضيقة لا تمر منها سوى القوارب الصغيرة.

(1) L'Abbé Poiret, voyage en Barbarie:ou lettres écrites de l'ancienne Numidie pendant les années 1785 et 1786, sur la religion, les coutumes et les mœurs des Maures et des Arabes-Bédouins ;avec un Essai sur l'Histoire Naturel de ce pays ,Paris, 1789. P32.

(2) Marcel,op.cit,p 100.

(3) مرجع سابق، ص 71.

(4) Emerit Marcel, Un mémoire inédit de l'abbé Raynal sur la Tunisie au XVIII siècle, **Revue Tunisienne**, N 3 et 4, 1948 , p p 157 , 158.

(5) Ibid , p 165.

(6) Marcel,op.cit,pp 135, 136.

(7) Op.cit,p 163.

(8) Paul Sebag, Tunis au XVII éme siècle une cité barbaresque au temps de la course, L'HARMATTAN, Paris,1989, p p 237 , 238.

وعزم الباي حمودة على إصلاح مينائي حلق الوادي وغار الملح يظهر جليا في الرسالة التي بعثها القنصل الفرنسي "**دي شاتوناف**" (**DECHATEAUNEUF**) [1] إلى حكومته سنة 1791م، يخبرهم أن الوزير مصطفى خوجة يطلب من الحكومة الفرنسية الترخيص لحكومة تونس، لحصول هذه الأخيرة على جرّافين من ترسانة تولون،لاستعمالهما في حفر الميناءين[2]. وقد تم تنفيذ طلب الباي حمودة، وإرسال الأجهزة والمعدات اللازمة ومعها عمال يديرون الآلات[3].

بدأت أشغال الميناء في 3 ماي 1796م، وأوكل الباي تسييرها إلى مهندسين هولنديين، أبرزهم المهندس "**همبير**" (**HAMBERT**) و"**فرانك**"(**FRANK**) [4]. وبهذا الإنجاز يكون الباي حمودة قد حقق مشروعا عظيما، والذي من خلاله أصبحت البلاد محصنة ببحيرة تفصل المدينة عن حلق الوادي، وهي تحمي المدينة بما يوجد بها من مدافع وأسوار [5].

ج-2- الاعتناء بمداخيل النشاط البحري:

تمكن الباي حمودة من استغلال كل الظروف الملائمة لتنشيط الجهاد البحري في البحر المتوسط. وكان حماسه يدفعه إلى شن حروب، ضد الدول التي لا يرتبط معها بمعاهدة سلام، خاصة منها الدويلات الإيطالية، منتهزا الصراع القائم في أوربا[6].

حيث لم يترك ظرفا إلاّ واستغله. ويذكر لنا القنصل البريطاني "**ماجرا**"(**MAGRA**) أن حمودة باشا كان يبني سياسته التجارية تجاه أوربا على أساس الخلاف الذي كان بينها[7]، ولم يكن هدفه من وراء ذلك تعزيز قوة التجارة الخارجية فقط وإنما استعملها أيضا كأداة للضغط على الدول الأوربية وتحقيق غايته في فرض هيبته وقوته.

تعزز الجهاد البحري في عهد حمودة باشا[8] سواء في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي[9]، وهذا ما مكن الدولة من تحقيق أرباح طائلة في التجارة خاصة عندما تستعمل الغنائم للتسويق، حيث كانت هذه الاخيرة متنوعة بين سلع وأسرى، ففي سنة 1802م، قام القبطان "**محمد رايس**" بالهجوم على سفينة" **سنبيير**"(**SEINE PIERRE**) التابعة لسردينيا وأتى بحوالي ألف أسير[10].

ومن خلال الجدول أدناه سنوضح كيف كان نشاط الجهاد البحري في عهد حمودة باشا، استنادا إلى الوثائق التي نشرها"(**GrandChamp**) حول نشاط الجهاد البحري في الفترة الممتدة بين(1792-1824م)[11].

السنة	عدد المرات التي تم فيها نشاط الجهاد البحري في السنة الواحدة	مكان الإنطلاق
1792	2	ميناء غار الملح
1793	63	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء غار الملح – ميناء غار بنزرت.
1794	38	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء غار الملح – ميناء غار بنزرت – ميناء جربة.
1795	70	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء غار الملح – ميناء غار بنزرت – ميناء جربة – ميناء سوسة

(1) قنصل فرنسا في تونس (1787 – 1792 م).

(2) Eugéne Plantet, correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour 1577-1830, ,Alcane, Paris,1899 ,T3, p 193.

(3) رسالة من ديفواز"Devoize "إلى حكومته، تولون، 31 مارس 1792م. انظر:.Ibid ,p206 .

(4) Paul Sebag, Grande travaux a Tunis a la fin du XVII siecle ,**ROMM**, N 15-16 , 1973, p p 313-314.

(5) Maggill , Op.cit,p 58.

(6) كان لهزيمة شارل الخامس في حملته على تونس سنة 1535م، وقع كبير في نفوس الدول الأوربية، وأمام تنامي نشاط القرصنة التونسية، كانت القوى الأوربية عاجزة لوضع حد للقرصنة خاصة في عهد الباي حمودة. لمزيد من التفاصيل، أنظر: الإمام، سياسة حمودة باشا....، مرجع سابق، ص ص 150-161.

(7) نفسه، ص 157.

(8) Pierre Grand Champ, Documents relatifs aux corsaires tunisiens octobre 1777- 4 mai 1824) , Tunis , 1925 , p p 10-81.

(9) رسالة من **دوفواز"Devoiz"** إلى حكومة فرنسا بتاريخ 30 أفريل 1799م.أنظر: Plantet, op.cit ,p387

(10) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ص 47.

(11) Grand Champ**,** op.cit, p p 10-81.

1798-1797	89	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء جربة – ميناء منستير.
1799-1798	24	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء بنزرت – ميناء جربة – ميناء سوسة
1802	44	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء بنزرت – ميناء جربة –ميناء منستير.
1803-1802	49	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء جربة – ميناء منستير– ميناء سوسة.
1804-1803	73	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء جربة – ميناء منستير– ميناء سوسة.
1805-1804	67	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء جربة – ميناء منستير – ميناء غار الملح – ميناء بنزرت – ميناء قابس.
1805	19	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس– ميناء منستير – ميناء سوسة.
1806	18	– ميناء حلق الوادي – ميناء صفاقس – ميناء بنزرت.
1807	1	– ميناء حلق الوادي
1808	5	– ميناء حلق الوادي
1809	14	– ميناء حلق الوادي
1810	16	– ميناء حلق الوادي
1811	23	– ميناء حلق الوادي
1812	21	– ميناء حلق الوادي
1813	12	– ميناء حلق الوادي

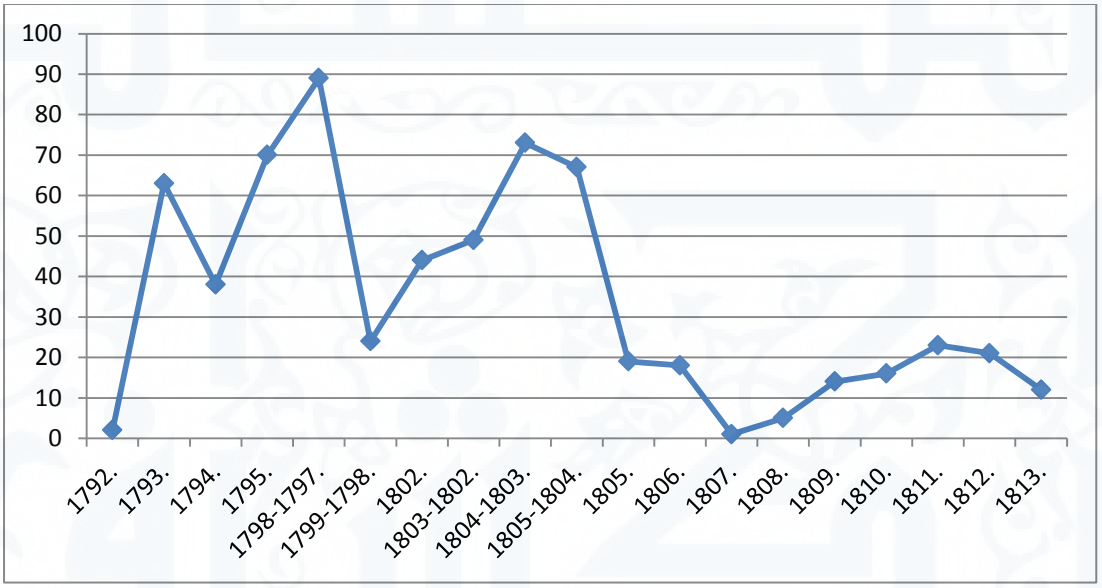

منحنى بياني يمثل نشاط الجهاد البحري في الفترة الممتدة ما بين(1792-1813م)

من خلال المنحنى البياني نستنتج أن الباي حمودة اهتم بنشاط الجهاد البحري، حيث بلغت ذروتها سنتي 1797-1798م، وكان يرى من خلالها بأنها الوجه الذي يُمكّن له استعراض قوة وصمود تونس أمام مختلف القوى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي وسيلة من وسائل الضغط على الدول التي كانت تبحر سفنها في البحر الأبيض المتوسط، مثل السويد والدانمرك وأمريكا، التي كانت تشتري الأمان لسفنها بإتاوات وأموال، وبناء قوة تجارية في البلاد. ويعبّر "**المسعودي**" عن نشاط الجهاد البحري في عهد حمودة بالعبارة التالية:« **...اتخذ الأمير المذكور عدة أساطيل للغزو فاستولى على مغانم كثيرة وسبي جمّ**»[1].

(1) المسعودي أبي عبد الله محمد الباجي،الخلاصة النقية في أمراء افريقية، ط 2، مطبعة بيكار و شركائه، تونس، 1916م، ص 137.

أما عن كيفية توزيع الغنائم فقد كانت تتكفل بذلك شركة تشبه شركة التوصية بإيطاليا [1]، هذه الشركة تكون فقط عندما تكون فيه رحلة في البحر وتُحَل مباشرة بعد توزيع الغنائم على الشركاء حسب مشاركة كل واحد في رأس المال، والنصف من الغنائم يتقاضاها مجهز السفينة والنصف الآخر يقسم في شكل حصص حسب دورهم أثناء عملية الغزو كل واحد حسب مساهمته سواء بالمال أو كان عضوا من أعضاء وطاقم السفينة.

أما بالنسبة للباي فإنه يشارك هو الآخر في حصة الغنائم لكن ذلك في حالة ما إذا شارك في تجهيز السفينة، أما إذا لم يساهم في ذلك فانه لا يتمتع سوى العشر الغنيمة. وما يتمتع به الباي دون غيره هو تمتعه بحق الحصول على الأسرى، حيث يشتري عدد منهم، والباقي يباع لبعض الوسطاء الذين يقومون بتشغيلهم كخدم أو كعمال داخل المدن، أو السماح لهم بالعمل لحسابهم، مثل المسيحيين المتواجدين في جزيرة طبرقة[2].

وهناك من الأسرى من اعتنق الإسلام–المهتدين– ويطلق عليهم اسم "الأعلاج"، والذين مع مرور الوقت يرتقون في المناصب، حتى أصبح بعضهم من خاصة الباي مثل "**مريانو ستينكا**" **M.Stinca** "[3]. والشكل التالي يمثل مصير الأسرى بعد الجهاد البحري[4].

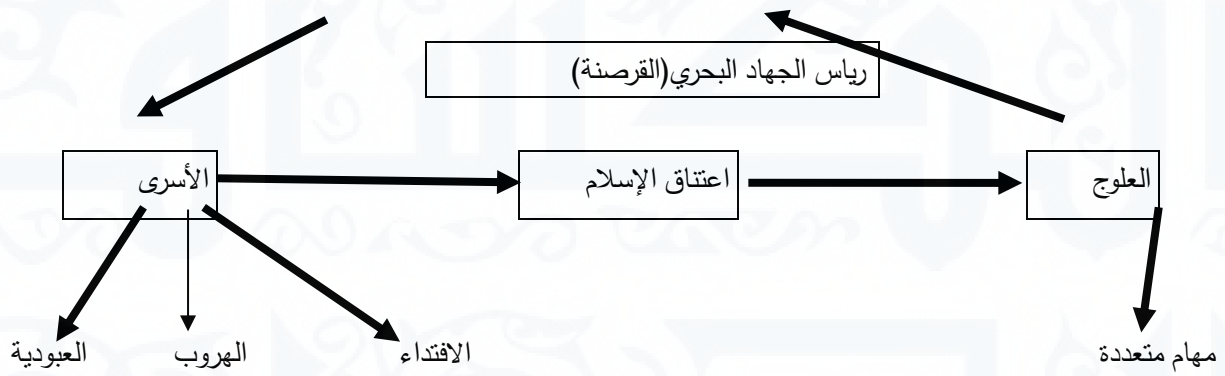

وخلاصة القول أن هكذا كان للجهاد البحري ولبناء الموانئ دور كبير في النهوض بتجارة البلاد، واسترجاع قوتها وهيبتها بين الدول. ومن هنا يمكننا الانطلاقة في ذكر الإصلاحات التي اتبعها حمودة باشا للنهوض بمختلف الميادين الاقتصادية بداية بـ:

ج–3– محاولة التخلص من هيمنة التجار الأجانب وتشجيع الأهالي على ذلك:

أراد حمودة باشا من خلال محاولته هذه التخلص من الهيمنة الأوربية على التجارة الخارجية، لذلك أراد من خلال إصلاحاته أن يوجه التجارة إلى عاتق الأهالي التونسيين الذين بقوا طويلا بعيدين عن ميدان التجارة الخارجية، منهمكين في أشغال الزراعة والتجارة المحلية[5]. ومن مظاهر مساندة حمودة للتجار، القروض التي كان يوفرها لهم الوزير يوسف صاحب الطابع[6].

كان حمودة باشا عديم الثقة اتجاه التجار الأجانب الذين لا طالما أرجع إليهم مسؤولية إفقار البلاد· وأول إجراء اتخذه هو منع التجار الأجانب من المتاجرة في المحاصيل الزراعية مباشرة من أيدي المزارعين، بل حصر معاملتهم مع مفاوضين تونسيين الذين يعتبرون وسطاء بين الطرفين [7]. وكان الباي بدوره يشجعهم على التجارة وتعلُم تقنيات التفاوض مع الأوربيين.

(1) هي شركة تجارية يقدم عدد من الشركاء جزءا من رأس مالها ولا يساهمون في إدارتها. أنظر: فلنزي، مرجع سابق، ص 84.
(2) فلنزي، مرجع سابق، ص ص 84، 85.
(3) لتفاصيل أكثر حول هذه الشخصية. أنظر: الإمام، سياسة حمودة باشا...، مرجع سابق، ص ص 137- 139.
(4) محمد صالحي، المغرب وإسبانيا خلال القرن 17م، **كراسات تونسية**، مجلد 44، عدد 157-158، 1999م، تونس، ص6.
(5) الإمام، سياسة حمودة باشا...، مرجع سابق، ص 279.
(6) عزيزي.مرجع سابق، ص 165.
(7) الإمام، سياسة حمودة باشا الحسينى...، مرجع سابق، ص ص 84-85.

وبالفعل فإن التجار التونسيين اكتسبوا خبرة ومعرفة بفنون التجارة الحديثة، حيث أصبحوا يقومون بجميع الإجراءات الخاصة بالتجارة دون الاستعانة بالأجانب. وليس هذا فقط بل أصبح التجار التونسيين ينتقلون بأنفسهم إلى مختلف المناطق الأوربية يأخذون معهم السلع المحلية ويعودون بمختلف السلع [1].

ويعود اتخاذ الباي لهذه التدابير لسببين رئيسيين:

- ضمان الربح للتجار التونسيين [2] على كل صفقة يقومون بها مع التجار الأجانب.
- حماية الفلاح من الخسائر التي كان يتعرض لها، بسبب بيع المحصول قبل وقت الحصاد بأثمان رخيصة.

وكنتيجة لتلك الطرق التشجيعية، فقد أصبح أكثر من ثلاثة أرباع تجارة تونس الخارجية حكرا في أيدي كبار وأعيان البلاد[3]، أمثال:

يوسف صاحب الطابع الذي يُقال أنه يملك ثروة طائلة تحصل عليها نتيجة ممارسته للتجارة خاصة البحرية منها، حتى أصبح ينافس أو أضحى يقلق التجار الأوربيين بما فيهم الفرنسيين الذين كانت لهم مصالح كبيرة بإيالة تونس[4]. كما ظهرت عائلات كانت لها مكانة في التجارة المحلية خاصة منها تجارة الجلد، القمح والزيت، من بينها:

- **عائلة بلحاج:** مؤسسها هو سليمان بلحاج، هذا الأخير الذي نشأ في بلدة غار الملح وكانت له ثروة كادت تنافس ثروة يوسف صاحب الطابع، وحسب بعض المصادر أن "**مريانو ستينكا**"(**M.STINCA**)كان وراء هذه الثروة. احتكرت هذه العائلة تجارة الجلد منذ عام 1810م واستمرت في ذلك إلى غاية سنة 1847م[5].
- **عائلة بن عياد:** برزت هذه العائلة في عهد حمودة باشا، ومؤسس هذه العائلة هو حميدة بن عياد وأصله من جزيرة جربة التونسية، أصبح هذا الأخير نتيجة تعاطيه التجارة من أثرى وأغنياء البلاد، كما عمل مستشارا لدى الباي حمودة [6].
- **عائلة آل الجلولي:** وهي من أقدم وأعرق العائلات في تونس، ظهر تواجدها بقوة في ظل حكم الدولة الحسينية، وخاصة في فترة حكم علي باي والد حمودة باشا، التي أصبحت في عهده تملك مكانة قوية في المجالين السياسي والاقتصادي. ومن أبرز شخصيات هذه العائلة التي كان لها شأن عظيم في عهد الباي حمودة باشا محمود الجلولي، حيث كان من أكبر الشخصيات التي كان لها دور كبير في التجارة والقرصنة، ولا سيما تجارة الزيت [7].

والجدول التالي يوضح مساهمة أبرز أهالي تونس في صادرات القمح والزيت [8].

السنوات	1794 -1802م		1802-1815	
المنتوج	قمح(قفيز)	زيت(مطير)	قمح(قفيز)	زيت(مطير)
بن عياد	2450	10570	183	4110
الجلولي	700	10000	150	48612
سليمان بن الحاج	-	-	1850	18535
يونس بن يونس	11774	36050	500	139410

(1) نفسه، سياسة حمودة باشا...، مرجع سابق، ص 282.
(2) ما تجدر الإشارة إليه أن التجار اليهود القاطنون بتونس أصدر الباي بشأنهم أمر مؤرخ في شهر ربيع الثاني من سنة 1203هـ / ديسمبر 1788م، يتعلق بتحديد البضاعة التي يسمح لليهود للتجارة فيها. أنظر: الإمام، سياسة حمودة باشا الحسينى...، مرجع سابق، ص 85.
(3) Marcel,op.cit ,p p 80-81.
(4) Panzac,op.cit ,p 258.
(5) عزيزي، مرجع سابق، ص 165.
(6) نفسه، ص 166.
(7) محمد فوزي المستغانمي، بلاط باردو زمن حمودة باشا(1782-1814م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، تونس، 2006-2007م، ص 441.
(8) الجدول مبني على أساس الإحصائيات التي قدمها فوزي المستغانمي في دراسته.أنظر: مرجع سابق، ص 528.

الملاحظ أنه منذ سنة 1794م بدأ تسجيل لنشاط الأهالي التونسيين بالتجارة الخارجية، ونخص بالذكر سليمان بن الحاج الذي ظهر بقوة منذ سنة 1802م. وتذكر بعض الإحصائيات أن نسبة 30% من واردات تونس كانت تتم عن طريق التجار الأهالي التونسيين[1].

وما كان للتجار الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة بأن يرضوا بهذه الحالة، حيث اعتبرها الفرنسيين منافسة غير شرعية أضحت تهدد مستقبل تجارتهم في تونس، تذكر لنا بعض الإحصائيات أنه في عهد حمودة باشا انهارت حوالي خمسة عشر "شركة فرنسية ولم تتحمل هذه الأوضاع إلاّ خمس منها' أما "**مجيل** (**MAGGIL**) فيقول أنه لم يبقى سوى اثنتان منها [2].

والجدير بالإشارة أن الباي حمودة وضع نظام جديد للتجار المقيمين بإيالة تونس، والذين يتاجرون بالمنتجات المحلية مع مختلف الدول، عن طريق دفع ما يعرف "**بالتذكرة** "**Téskérés**" تُرخص من طرفه. وكان مبلغها يختلف حسب كمية البضاعة.

وحسب المؤرخ "**بانزاك**"**(Panzac)** فإن سعر التذكرة في الفترة الممتدة ما بين (1813-1814م) فيما يخص الحبوب والزيت المأخوذة من طرف البايلك كالآتي[3]:

التجار	مبلغ التذكرة	النسبة
الأهالي التونسيين	155.218 بياستر	%46
اليهود	99.342 بياستر	%20.57
الأوربيين	107.071 بياستر	%31.77
الطرابلسيين	830 بياستر	%0.34
المغربيين	4500 بياستر	%1.33
المجموع	336 961 بياستر	%100

من خلال الإحصائيات المقدمة نلاحظ أن المبلغ الكبير من التذكرة مسجل عند التجار الأهالي، وهذا دليل على استحواذهم لنسبة كبيرة من المنتجات المحلية المُتاجر بها، لأنه كما سبق ذكره أن سعر التذكرة يختلف حسب كمية البضائع.

ج-4- الاهتمام بالأسواق وتنظيمها:

ومن مظاهر اهتمام حمودة بتنشيط وتوسيع التجارة بنائه لسوق جديدة تعرف باسم "**سوق الباي**"،الذي يقول عنه "**الحشايشي**"، أن بنائه تم سنة 1781م، ويذكر أنه كان يباع في السوق، السجاد والأقمشة الحريرية، كما تباع فيه أيضا الأقمشة الصوفية [4]. كان السوق قريب من دار الباي. ويعتبر من أحسن أسواق الإيالة ضخامة وموقعا.

بالإضافة إلى سوق الباي، أمر حمودة باشا سنة 1782م ببناء سوق أخرى، تعرف "**بسوق الشواشين**"، الذي كان يحوي على سوقين، السوق الصغير والكبير. وقد كانت جماعة حرفي الشاشية من أبرز أهم الجماعات والحرف التي كانت تدّر أرباحا كبيرة في تلك السوق[5] وهناك سوق أخرى قام الباي بتدشينها، لكن بنيت من طرف وزيره يوسف صاحب الطابع سنة 1813م، تعرف "**بالسوق الجديد**"، وكان يُمارس فيها العديد من الأنشطة التجارية [6].

صب اهتمام الباي أيضا على الأسواق القديمة منها، حيث أمر بتنظيمها وإزالة الفوضى منها وفي مقدمتها وجوب إزالة الدكاكين (المصاطب)[7] التي كان يبنيها التجار أمام حوانيتهم، والتي كانت تعيق حركة العامة في الأسواق، وقد أصدر الباي في

(1) Panzac, op.cit ,p203.
(2) op.cit, p 143.
(3) op.cit ,p 203.

(4) مصدر سابق، ص 380.
(5) نفسه، ص 385.
(6) أبو بكر عبد الكافي، تاريخ تونس، منشورات التعاضدية العمالية للطباعة، تونس، 1966م، ص95.
(7) هي عبارة عن امتداد لأرضية الحانوت إلى خارج الواجهة للانتفاع بها في وضع السلع و جلوس المشتري، و في الغالب تبنى المصاطب بالحجر أو الطوب. أنظر: - ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ص 48. - ريمون، مرجع سابق، ص 179.

شأن ذلك قرار: «**كل من يتأخر عن إزالة دكانه يهدم عليه غصبا، ويلزمه أجر الهادم، وإخراج المهدوم من السوق**»[1]، والهدف من هذا القرار هو تسهيل المرور في الشوارع التجارية[2].

كانت الأسواق في عهد حمودة باشا كمثيلتها في العهود التي سبقت، تحتوي على نظام خاص بها، وهو عبارة عن تجمعات حسب الاختصاص في الحرف. وهذا ما أكد عليه المؤرخ **أندريه ريمون**" **(A. RYMAND)** في قوله:« **ومن مميزاتها التخصص المهني، فالذين يمارسون نفس النشاط يجب عليهم التجمع في مكان واحد**»[3]، وكان على رأس المساعدين والمتمرنين في كل حرفة معلم، وعلى رأس كل حرفة أمين يراقب جودة الصنع و يفصل النزاعات التي تنشب بين المعلم وعمال الحرفة الواحدة [4]. وما تجدر الإشارة إليه هنا أنه كان في إيالة تونس على عهد الباي حمودة أسواق تختص في بيع الغنم تعرف "**برحبة الغنم**" وأخرى مختصة في بيع الخيول وتعرف "**بالمرقاد**".

كما نجد في الأسواق "المحتسب" الذي لعب دورا بارزا منذ العهود الإسلامية، حيث كان يشرف على مراقبة الحرفيين والمكاييل والأسعار، لكن خدمة المحتسب في العهد العثماني تقلصت إذ أصبح يشرف على حرف معينة ذات الصلة بالغذاء مثل:(الفرانين، الخبازين، الجزارين والخضارين...) حيث يقوم بجولات في الأسواق يرافقه حاملي الموازين والجلادون لمراقبة نوعية المنتجات وأسعارها[5] وهذا كله من أجل محاربة وقمع الغش في السلع والمكاييل.

وكل هذه الإصلاحات عادت بالفائدة على نظام الأسواق، حيث توسعت وأصبحت من أجود الأسواق التي لم يلبث زائر مهما اختلفت مهمته إلاّ ووصف أسواق تونس، ومن بينهم الرحالة الانجليزي "**ستانلي**" **(STANLY)** الذي زار تونس ما بين(1784-1786م)[6]، ويقول أن أسواق تونس مزودة بكل لوازم الحياة من لحوم مختلفة الأنواع البيضاء منها والحمراء وبكميات وافرة، ويضيف أن السوق تتوفر على كميات هائلة من الخضار التي توفرت بفعل خصوبة الأراضي التونسية[7]. ونظرا لتوفر كل هذه الخيرات يقول الرحالة أنه بإمكان الفرد العادي أن يعيش على غذاء يومي يتكون من كميات وافرة من اللحم والخضار[8].

النتائج

بعد العرض المختصر لأهم الإصلاحات الاقتصادية في عهد حمودة باشا استطعنا الوصول إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- كان للإصلاحات والقرارات التي أصدرها الباي حمودة باشا في حق الفلاحين، دفعا قويا لهم في تشجيعهم والاندفاع حول خدمة الأرض. فقد أعاد للفلاح علاقته المتينة بالأرض، وذلك من خلال المساعدات التي قدمت له وحمايته من الظلم والتعسف.
- كان للتحويرات الجبائية التي حدثت في عهده "المشارطة المالية" دورا كبيرا في حماية الأهالي من نهب وتسلّط القياد.
- لم تكن الصناعة اقل أهمية من الزراعة، حيث لقيت هي الأخرى عناية كبيرة من طرف الباي والبداية كانت من تشجيعه للصناعة المحلية.

(1) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ص 48.
(2) ريمون، مرجع سابق، ص 179.
(3) نفسه، ص 180.
(4) فلنزي، مرجع سابق، ص 69.
(5) ريمون، مرجع سابق، ص 93.
(6) الإمام، سياسة حمودة باشا...، مرجع سابق، ص 27.
(7) في شأن وصف الأراضي التونسية وخصوبتها أنظر: Marcel,op.cit ,p p51-52.
(8) نفسه، ص 304-305.

- القطاع التجاري هو الآخر حظي باهتمام لا يقل عن القطاعات الأخرى، فقد كان للاصلاحات التي قام بها الباي على المستوى المحلي، صدى كبير على مستوى التجارة الخارجية خاصة من خلال نشاط حركة الموانئ، السفن والجهاد البحري.
- تَبَيّن لنا أن الرخاء الذي أضحت تونس تعيشه في عهد الباي حمودة باشا مرده إلى السياسة التي انتهجها للنهوض باقتصاد تونس، وهذا ما عبر عنه التاجر"**مجيل**"(**MAGGIL**) عندما استحسن الوضع الذي أضحت فيه إيالة تونس، إذ يذكر أن مداخيل الدولة تحسنت بكثير عما كانت عليه من قبل، ويتجلى ذلك الرخاء في ملاحظاته التي سجلها في مذكراته. عندما ذكر أن تونس تنتج كميات كبيرة من القمح تعادل أو تفوق ما تنتجه باقي بلدان شمال إفريقيا[1].

(1) Maggill ,op.cit, p p135,182- 183.